



## مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: النزاع الاثني وإشكالية بناء الأمن الاجتماعي في البلدان العربية : العراق والسودان نموذجاً

اسم الكاتب: د. منى طواهرية

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/853>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/09 23:54 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية  
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





## النزاع الاثني وإشكالية بناء الأمن الاجتماعي في البلدان العربية: العراق والسودان نموذجاً

Ethnic conflict and the problem of building social security in Arab countries: Iraq and Sudan as a model

د/ منى طواهرية

Dr. Mouna Touahria

عضو مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

Member of the Research Laboratory on Public Policies and Development and Security Challenges in the Arab Maghreb Countries

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

National High School of Political Science

البريد الإلكتروني: touahriamouna@gmail.com

### الملخص

إن دراسة الأمن الاجتماعي في البلدان العربية وما يهدده من صراعات ونزاعات إثنية، يدفعنا أساساً للبحث عن مكنون هذه الصراعات وأسبابها، خاصة إذا ما علمنا أن الوطن العربي ميزه منذ عقود سلام وتعايش مختلف أطيافه وطوائفه، مما جعل منه فسيفساء عرقية ودينية وحتى ثقافية، كانت عنواناً لتماسكه في مختلف فصول التاريخ، إلا أنه ومع تطور المجتمعات وبروز نزعة الانتقام والولاء لصالح هذه الجماعات، تعرض الوطن العربي، وخاصة بكل من العراق والسودان لعديد أشكال النزاعات الإثنية التي عبرت عن ولاءاتها الأولية وطالبت بالاعتراف باليويتها. إن أهم نقطة تثار عند الحديث عن النزاع الاثني، هو ارتباطه بمسألة الوحدة الوطنية واستقرار المجتمعات، فقد هددت هذه النزاعات الأمن المجتمعي في العراق



والسودان، ومنه استقرار هما السياسي، خاصة وأنه برزت توجهات وخطابات داعية للانقسام ونشر الفتنة بين أبناء البلد الواحد، بإثارة النزعات الإثنية مستغلة في ذلك عدم الاستقرار الذي تعرفه هذه البلدان، وهي في ذلك تدعو إلى التفكك وما ينجر عنه من تهديد لأسس النظام المجتمعي العراقي والسوداني، الذي أسس بنيانه على تجميع شعوب غير متجانسة قوميا.

**الكلمات المفتاحية:** التعدد الاثني، النزاع، الأمن الاجتماعي، إدارة النزاع الاثني، العراق، السودان.

## Abstract

The study of social security in the Arab countries and what threatens them from ethnic conflicts and conflicts pushes us mainly to search for the origins and causes of these conflicts, especially if we know that the Arab world has distinguished for decades peace and coexistence of its various sects and denominations, which made it an ethnic, religious and even cultural mosaic, which was a title for its cohesion in various chapters of history, however, with the development of societies and the emergence of a trend of belonging and loyalty in the interest of these groups, the Arab world, especially in both Iraq and Sudan, was exposed to many forms of ethnic conflicts that expressed their primary loyalties and demanded recognition of their identity.



The most important point raised when talking about ethnic conflict is its link to the issue of national unity and the stability of societies, as these conflicts have threatened community security in Iraq and Sudan, including their political stability, especially since there have been trends and speeches calling for division and spreading discord among the people of one country, by stirring up ethnic exploits exploiting In that instability that these countries know, and in that it calls for disintegration and the resulting threat to the foundations of the Iraqi and Sudanese societal system, whose foundations are based on the grouping of heterogeneous peoples nationally.

**Key words:** Ethnic pluralism, conflict, social security, ethnic conflict management, Iraq, Sudan.

### المقدمة

تعتبر الدول العربية مهد الحضارات والأديان على مر التاريخ، وقد ميزه تعايش وتجانس ساكنيه من مختلف الأطياف والاثنيات، فشكل بذلك أكبر المجتمعات استقراراً وتجانساً اجتماعياً وثقافياً، غير أن هذه الجماعات الإثنية لطالما شعرت بالانتماء إلى غير الأوطان التي تسكنها، فراحت أنظارها وميولاتها تتجه إلى خارج أسوار دولها، خاصة مع موجة الديمقراطية وما بثه الاستعمار من سموم التفرقة، فسعت هذه الجماعات إلى المطالبة بالاعتراف بوجودها ورفض التهميش والانكار الذي تتعرض له، ليبلغ الأمر حد المطالبة بالانفصال وتشكيل دولة تضمها تعبر عن انتماءاتها وخصوصياتها، فلم يلبث ذلك الشعور أن تحول إلى شعارات ون扎ارات، تجلت بصورة أكثر في عديد المناسبات للتعبير عن حقها في الانفصال، وفي أقل حدة



الاعتراف بها وبحقوقها على حسب أصولها وانتماءاتها لا على أساس التقسيم الجغرافي، الذي ترى فيه اجحاف لحقها و مساس بأحد مكونات هويتها كالدين، اللغة، الثقافة، العادات والتقاليد.

لقد ظهرت بوادر الانقسامات والنزاعات الإثنية بشكل أكثر حدة بعد ثورات الربيع العربي، عندما استغلت هذه الجماعات في العراق تأزم الوضع السياسي بانهيار الدولة، والفشل في بناء هوية وطنية جامعة في السودان، لتضغط بقوة لأجل المطالبة بالتحرر وإقامة دول تعبر عن هويتها وانتماءاتها. وهو الوضع الذي لم يلبث أن أصبح يشكل تهديداً واضحاً لأمن المجتمعين العراقي والسوداني، بعد أن حمل في طياته مطالب سياسية وصلت إلى درجة العنف المسلح، الذي تعتمده هذه الأقلية لفرض منطقها، وهو ما بات ينبع بإمكانية إعادة رسم خريطة العالم العربي مستقبلاً، في ظل الاعتراف الدولي بالجماعات الإثنية وحقها في العيش بوطنه عبر عن انتماءاتها و هويتها.

تهدف الدراسة لإبراز مكامن وأسباب النزاع الإثني المتزايد في عديد الدول العربية، منها العراق والسودان، وابراز مدى تأثير ذلك على أمن هذه الدول المجتمعي وما لاته حاضراً ومستقبلاً، وهذا ما يثير لدينا الأشكالية التالية:

كيف تؤثر النزاعات الإثنية على مستوى الأمن الاجتماعي ومسارات تحقيق الاستقرار بكل من العراق و السودان؟ وفيما تبرز مظاهر هذه الصراعات وتداعياتها على توسيع الفجوة بين الجماعات الإثنية والدولة؟.

من هذه الأشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة فيما يلي:

- فيما تمثل صور التهديد الذي تحدثه النزاعات الإثنية على الأمن المجتمعي العراقي والسوداني؟.
- هل يمكن تجاوز الصراعات الإثنية وبناء الأمن والاستقرار بالمجتمع العربي خاصة العراق والسودان؟.



لمعالجة الموضوع سوف نعتمد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي المناسبين لمثل هذه المواضيع، إذ يفيدنا المنهج الوصفي في تشخيص طبيعة الأوضاع الراهنة في كل من العراق والسودان التي شهدت عديد النزاعات الإثنية وابراز خلفياتها ودوافعها، ومن ثمة تحليل الواقع وابراز مدى تأثيرها على أمنها الاجتماعي وما لات ذلك على استقرارها السياسي.

تم تقسيم البحث إلى مبحثين، خصص المبحث الأول لمقارنة معرفية حول النزاع الإثني والأمن الاجتماعي، في حين يتطرق المبحث الثاني الوطن العربي بين جدلية النزاع الإثني ومطلب الأمن المجتمعي، وأخيراً الخاتمة التي نجمل فيها ما تم التوصل إليه من نتائج ومقترنات.

## I.المبحث الأول

### النزاع الإثني والأمن الاجتماعي: مقاربة معرفية

شغل موضوع النزاعات الإثنية عقب الحرب الباردة حيزاً هاماً في أجندة السياسة الدولية، بعد أن أدرك المجتمع الدولي زيادة عدد الحركات الانفصالية، وخطورة الآثار والتداعيات التي نشأت عنها، والتي أصبحت تمثل تهديداً لاستقرار المجتمعات وأمن الدول، فاحتلت بذلك مكانة ضمن الدراسات السياسية والأمنية للبحث في مضمونها ودوافعها.

#### I. أ. المطلب الأول

##### مفهوم النزاع الإثني ودوافعه

يتميز حقل العلوم السياسية بزخم معرفي كبير، أوجد مفاهيم جديدة شاعت استخدامها بين الدارسين والباحثين، فتعددت أوجه النظر حول مفهومها لدرجة خلق جدلاً حول مضمونها ومدلولتها، وهو ما يفرض علينا التعرض لها بالدراسة وتفسير أسبابها.



## I . الفرع الأول

### مفهوم الجماعة الإثنية

الاثنية لغة، مشتقة من الكلمة اليونانية Ethnos، والتي تشير إلى أصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي والاجتماعي لدولة المدينة Polis Cité، والاثنيون عند اليونانيين القدامى هم أفراد مبعدون عن ثقافتهم، لكنهم غير مشمولين داخل دولة المدينة في العادات الكنسية.<sup>(١)</sup>

أما اصطلاحا، فتكشف مطالعة مختلف الكتابات عن تباينات كثيرة في تعريف مصطلح الإثنية، حيث تشير بعض الدراسات أن "جورج مونتوندون" George montandon، أول من استعمل مصطلح الإثنية، أين اعتبرها تجمعات طبيعيا يتضمن كل الخصائص الإنسانية، وقد ميز بينها وبين القومية ، ليأتي بعده "ليود وااغنير" Lloyd wagner، الذي عمل على تطوير المصطلح سنة ١٩٤١ . ووفقا للموسوعة الأمريكية، تعرف الإثنية بأنها جماعة تتميز عن غيرها، إما بالعرق أو القومية، أو اللغة أو الأصل أو الدولة القومية، وحسب هذا المفهوم فإن الإثنية لا تشترط أن تكون ذات أقلية أو أغلبية، وإنما تميزها بصفات معينة.<sup>(٢)</sup>

أما "شارمرهورن" sharmerhorn فيرى أن الإثنية: "مجموعة من الأفراد يعيشون في مجتمع أكبر، لهم سلف مشترك(سلالة واحدة)، وتاريخ و ذكريات وثقافة مشتركة، تتركز على واحد أو أكثر من العناصر الرمزية للثقافة، مما يجعلهم يشعرون بالأهليّة. ومن هذه العناصر القرابة والجوار واللغة أو اللهجات المختلفة والانتماء القبلي والديني، أو أي تركيب من هذه العناصر".<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> François gaulme. "Question d'ethnies, politique Africaine", N° 68 , Karthala, paris (1997) : p 121-124.

<sup>(٢)</sup> عبد الوهاب بن خليف. " التعددية الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في افريقيا-القرن الافريقي نموذجا" المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، عد ١١ (٢٠١٨) : ص ٣٧.

<sup>(٣)</sup> فاروق مصطفى اسماعيل، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية ( الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥ )، ص ٣٧.



في حين تحدث البريطاني "أنتوني سميث" Anthony Smith في كتابه "الصحوة الإثنية"، على أن الإثنية المسيحية ظاهرة قومية مرتبطة بقوة مع قبول الأيديولوجيات القومية في العالم الحديث، ومرتبطة أيضاً بنمو حركات قومية واعية لذاتها، فهذا النوع من الإثنية يهدف إما للانفصال أو الحكم الذاتي، أو المطالبة بتحسين أوضاعها العامة ضمن إطار الدولة وشرعيتها، فكثير من الوحدات الإثنية القائمة على العرق، الدين والانتماء القبلي بدأت في تقوية علاقاتها الداخلية لتأكيد وجودها، بما يؤثر على قرارات الحكومات في حالات معينة.<sup>(٤)</sup>

كما استخدم مصطلح الجماعة الإثنية، للدلالة على جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد، تؤسس لمجتمع أكبر يربط أعضاءه بروابط الانتماء القومي له، وإطاره الثقافي والحضاري، من عرق ولغة وقومية أو الثقافة المميزة التي تمنحه ذاتية واستقلالية عن باقي المجموعات، وهو ما يؤدي إلى الشعور بالولاء والانتماء لهذه المجموعة لحفظها على حياتهم و هو يتهم من جيل آخر.<sup>(٥)</sup>

وتطرح هذه الجماعات عادة مطالب تتعلق بقضايا وأبعاد النظام السياسي والمجتمع الذي يعمل فيه، بدءاً من هوية الدولة ووحدتها إلى القرارات المتعلقة بالحياة اليومية لأفراد المجتمع، مروراً بالمؤسسات القائمة والسياسات المتبعة، إذ غالباً ما تكون هذه الجماعات الإثنية أكثر تعايشاً رغم اختلاف اللغة والدين والعادات وال المقدسات، وقد أكدت هيئة الأمم المتحدة على ضرورة تعزيز وحماية حقوق

<sup>(٤)</sup> نقل عن نبيلة سالك، "الأليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني" (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، ٢٠١٥)، ص ٦٨.

<sup>(٥)</sup> محمد عاشور مهدي، *التعديدية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية* (القاهرة: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢)، ص ٢٧.



الأشخاص المنتسبين إلى أقليات قومية أو إثنية، أو إلى أقليات دينية ولغوية بما يسهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها".<sup>(٦)</sup>

غير أن حالات الإنكار وعدم الاعتراف بهذه الجماعات وتجاهل مطالبها والتضييق عليها من قبل الأنظمة السياسية، دفعتها إلى المطالبة بتشكيل كيان مستقل سياسياً في صورة دولة مستقلة، أو السعي للانفصال والانضمام لدولة أخرى، ترى فيها الجماعة الإثنية أنها الأقدر في التعبير عن هويتها، وتحقيق مصالحها وأكثر انصافاً لها على الصعيد المادي، وهي الحالة التي تعتمد فيها المجموعة الإثنية على المظاهرات والاضطرابات وصولاً للعنف المسلح والوسائل غير المشروعة، فتتحول إلى نزاع إثنى يأخذ منحى عنيف سواء بين جماعة وأخرى، أو بين الجماعة الإثنية والنظام لفرض الاعتراف بها وبحقوقها، على نحو يؤدي في النهاية إلى انفراط عقد وحدة البلاد وأمنها المجتمعي.<sup>(٧)</sup>

## I. ٢. الفرع الثاني

### النزاع الإثنى، أسبابه ودواته

يعرف النزاع وفقاً للمعهد الدولي لبحوث النزاع بأنه: "ظاهرة انسانية تنشأ عن تصادم المصالح واختلاف المواقف على بعض القيم وهي على الأقل بين طرفين، قد يكونان جماعات منظمة أو دولاً، وهي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها والوصول إلى أهدافها".

أما النزاع الإثنى، فقد اعتبره كل من "جيри مولر" Jerry Moller، و"جيمس هيباريمانا" James Haibaraimana J موجة المستقبل، لأن حدة النزاعات الإثنية ازدادت بشدة منذ السبعينات خاصة في الدول الإفريقية، لذلك فإن موجات الحادثة التي

<sup>(٦)</sup> إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقلية قومية أو إثنية و إلى أقليات دينية ولغوية، الجمعية العامة، القرار رقم ٤٧/١٣٥، الصادرة بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٩٢، متاح على الرابط: <https://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuideMinoritiesar.pdf>

<sup>(٧)</sup> محمد عاشور مهدي، التعديات الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، مرجع سابق، ص ٧٧.



تحدث عنها الكثير من الباحثين كبرجنسكي "Brjinsky" لم تغير شيء، فبدل أن تتفاقس النزاعات الإثنية زادت وأصبحت أحد التحديات الهامة التي تواجهها الدولة وحتى المجتمع الدولي.<sup>(٨)</sup>

يشير النزاع الاثني عند "ميشال هوارد" Michael Haward ، إلى نزاعات ما بين جماعات اثنية لم تتحقق بعد دولتها، وأنها تظهر عندما تحاول مجموعات مقاومة إدماجها، أو تعلن استقلالها عن المجموعات الكبرى التي تراها مهدد لثقافتها أو هويتها، في حين تظهر النزاعات الإثنية عند "فيرون" Fearon كشكل من أشكال الحرب الانفصالية، نتيجة لخوف الأقلية التي لا تثق في الدولة التي يحكمها نظام الأغلبية التي لا تمنح حقوق الأقليات.<sup>(٩)</sup>

فالنزاع الاثني بذلك يدل على اعتماد الجماعة الإثنية في التعبير عن ذاتها، والحصول على حقوقها على وسائل العنف والطرق غير المشروعة، غالباً ما تنتج عنها جرائم حرب وإبادة جماعية، وهي نتيجة الشعور الدائم باللأمن وعدم الانتفاء للدولة، التي يفرض فيها النظام هوية واحدة دون الاعتراف بالتنوع الاثني الذي يميز تلك الدول.

ومنه تشير التعريف السابقة إلى تعدد العوامل والأسباب الدافعة لنشوء النزاعات الإثنية، وهي دوافع تطرقت إلى تفسيرها مختلف المدارس أهمها: المدرسة النسوية، المدرسة التفاعلية والمدرسة البنائية.

يرى رواد المدرسة النسوية، أن النزاعات الإثنية تعود أساساً إلى الاختلاف الاثني بين الجماعات، فالتمايز في الأصل والتاريخ والهوية الذي يتجلّى في متلازمة

<sup>(٨)</sup> عادل جارش، جمال العيفاوي، النزاع الاثني في ظل وجود أزمة التعذيب "الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين"، المركز العربي الديمقراطي، متاح على الرابط: <https://democraticac.de/?p=2346>.

<sup>(٩)</sup> سمية بلعيد، "النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: ديمقراطية الكونغو الديمقراطية نموذجاً" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠١٠/٢٠٠٩)، ص ٢٤.



"نحن ضدهم" عنصراً أساسياً لخلق روح التتعصب والتمييز لدى أفراد جماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى، وهو ما ذهبت إليه دراسة "Sambaniss" عام ٢٠٠١، التي أكدت العلاقة بين الاختلاف الاثني والدخول في نزاع إثنى.<sup>(١٠)</sup>

أما المدرسة القاعالية، فقد انطلقت من تساؤل مفاده: ماذا يتوقع من الجماعات الاثنية المضطهدة والمهمشة والخاضعة لكافحة أشكال العنصرية والتمييز المرتكبة في حقها؟، وقد أجاب أنصار هذه المدرسة أن النزاع يكون رد فعل على هذا التهميش والاقصاء، وبالمقابل سيكون رد فعل الجماعة المسيطرة بالإبادة أو العنف بكافة أشكاله، ولتجاوز ذلك تعمل تلك الأنظمة وفق أساليب القصر والادماج المكره لهذه الجماعات الاثنية، مؤكدين في ذات الوقت أن الاتثنية بنية اجتماعية لا تتطلب العدائية من أعضائها أو المنضوين تحت لوائها.<sup>(١١)</sup>

في حين انتقدت المدرسة البنائية سابقتها، حيث ترى أن التوجه التنازعي للهوية الاثنية ليس معطى مسبقاً، بل تحكمه يديره القائد، بمعنى أن للنخب على المستوى الداخلي والخارجي دور محوري في قيادة هذا النزاع الاثني، وهو ما ذهب إليه "فيرون" Fearon، الذي يرى أن بناء الهوية على أساس تنازعية تحكم فيه ثلاثة عوامل، هي: المنطق الخطابي السائد، الاتجاهات أو الميول النبوية، والكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري.<sup>(١٢)</sup>

نستخلص ممّ سبق، أن النزاع الإثني يرجع إلى عدة أسباب سياسية، اجتماعية واقتصادية تحكم في مختلف الجماعات الاثنية، فرغبة الجماعات في الاعتراف بها

<sup>(١٠)</sup> Heinz Jurgen Axt,Antonio Milosoksi and Oliver Schwars,"Conflict – a literature review, University of Duisburg-Essen "(Duisburg: February 2006), p14.

<sup>(١١)</sup> سميه بعيد، مرجع سابق، ص ٣٣ .

<sup>(١٢)</sup> عادل زقاع، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية: فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المتنمية لنمط التحليل العقلاني، المؤسسي والبنيوي"، متاح على الرابط: <https://www.politics-dz.com/community/threads/tedx-altrf-althalh-fi-alnzayat-al-thni.291>



وبهويتها المعبرة عن الانتماء العربي لأعضائها، والمدعوم بروابط اللغة المشتركة والتقاليد والدين والقيم الاجتماعية المتوارثة، والارتباط بالأرض، فضلاً عن الارث الاستعماري ودوره في تفعيل سياسة فرق تسد، ودور المصالح الأجنبية، وما تعانيه من ظلم اجتماعي ولا عدالة في التوزيع واستبعاد سياسي، وعدم احترام الاختلاف الثقافي، كلها عوامل غالباً ما تدفع هذه الجماعات الإثنية إلى حشد طاقتها، والاعتماد على أسلوب التعبئة للتعبير عن اهتماماتها الجماعية وتجاربها المرسخة في العقل الجماعي، وفي حالات أخرى فإنها تلجأ إلى الطرق العنيفة في التعبير عن حاجاتها والمطالبة بحقوقها، عادة ما تؤدي إلى انفجار الصراع داخل المجتمع ويعصف باستقرار النظام السياسي.

الجدير بالذكر في هذا المقام، أن التعددية الإثنية لا تشكل خطراً على الأمن الاجتماعي لأي دولة، إلا حينما تتدخل الاعتبارات القانونية والسياسية، حيث يساء بسببها أو في ظلها استخدام القانون والدستور ضد جماعة أو أقلية بعينها، فتنتقل المسألة من المستوى الاجتماعي إلى الصعيد السياسي، حيث تشعر هذه الجماعات بعدم الأمان على حياتها وذاتيتها، فتببدأ هذه التكوينات في تبني وإشاعة فكرة اختلافها عن باقي التكوينات والمطالبة بحقوقها، وبقدر تعامل الجهات الحكومية معها بسلبية وتتجاهل بقدر ما يزيد تعصب هذه الجماعات وتصاعد الصراعات لدرجة المطالبة بالانفصال، وهنا تبرز أزمة الهوية التي تحدث عنها صامويل هنتنجرتون، وهي أزمة متفاقمة تخدم خططاً تقود إلى تقسيم المنطقة العربية، وتشكيل دول فاشلة يسهل السيطرة عليها.<sup>(١٣)</sup>

<sup>(١٣)</sup> فرناز عطية، الانتماء العربي والديني والأمن القومي: إطار نظري(القاهرة: المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٩)، ص ١٤.



## I. بـ. المطلب الثاني

### مفهوم الأمن الاجتماعي

تقليديا، كان ينظر للأمن على أنه من صميم اللوازم العسكرية و السياسية، وقد ركزت المناقشة الأكademie والمناقشات السياسية ذات الصلة في الثمانينيات والتسعينيات على أمن الدولة كوحدة تحليل، إلا أنه وفي تسعينيات القرن العشرين أصبح الحديث في سياق التحول ذات صلة بالأفراد، الأمر الذي جعل الأمن الاجتماعي قضية جوهرية، تأخذ أبعاداً جديدة في ظل حالات الاستقرار والأمن الذي باتت تعشه الشعوب في مختلف بقاع العالم.

## I. بـ. ١ . الفرع الأول

### في مفهـى الأمـن

الأمن في لسان العرب لابن منظور، من الأمان، والأمانة بمعنى أمنت فأنا آمن، وأمنتُ غيري من الأمان والأمان، والأمن هو نقىض الخوف، وأمن فلان يأمن أمنا وأمناء، ورجل أمنة إذا كان يطمئن إلى كل واحد ويثق بكل أحد، والأمن: المستجير ليأمن على نفسه<sup>(١٤)</sup>. ومنه فالأمن في المعنى اللغوي يفيد الطمأنينة والأمان، و زوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة.

أما اصطلاحا فهو من المفاهيم المعقّدة التي تفقد لتعريف شامل ودقيق، حيث يرى "باري بوزان" Barry Buzan، أن تعريف الأمن يتطلب الالامام بالعديد من الأشياء من بينها السياق السياسي للمفهوم مرورا بالآبعاد المختلفة للأمن، وإن الغموض الذي يغطيه يرتبط بتطبيقه في حقل العلاقات الدولية، وقد قدم تعريفا للأمن

<sup>(١٤)</sup> أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب ،المجلد الثالث(بيروت: دار صادر، د.س.ن)، ص ٢١.



بأنه: "السعى إلى التحرر من التهديد وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة وسلامتها الوظيفية ضد قوى التغيير، التي يرون أنها معادية".<sup>(١٥)</sup> فهو اطمئنان الإنسان على دينه ونفسه، عقله وأهله و ماله وسائر حقوقه، و عدم خوفه في الوقت الحالي أو في الزمن الآتي، في داخل بلاده أو خارجها من العدو أو من غيره، ومراعاة الأخلاق والأعراف، والمواثيق والمعاهد.<sup>(١٦)</sup>

عرفه "روبرت مكنمارا" Robert McNamara بأنه: " لا يعني تراكم السلاح، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءاً منه، وليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، وليس النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، إن الأمان هو التنمية وبدون التنمية لا يمكن الحديث عن الأمان".<sup>(١٧)</sup>

لقد تغير مفهوم الأمن بسبب التراكم التاريخي وتعقد الظاهرة الإنسانية، بعدهما تغير المشهد الدولي، و تعددت الفواعل على الساحة العالمية، كما تتنوعت مصادر التهديد داخل وخارج الدولة، مما استلزم مفهوم جديد للأمن يحاول أن يشمل كل هذه الظواهر الجديدة، فظهر الأمن الإنساني الذي يعني حسب تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٤م: " التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة".<sup>(١٨)</sup> ، وهو نفس الطرح الذي أكدت عليه لجنة الأمن الإنساني بأن الأمن الإنساني هو حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقي بحقوق وحريات الإنسان، وهو

<sup>(١٥)</sup> Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers The Structure of International Security ( New York :Cambridge University Press,2003),p32.

<sup>(١٦)</sup> محسن بن العجمي بن عيسى،الأمن و التنمية(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،٢٠١١)، ص ١٣.

<sup>(١٧)</sup> أحمد فريحة، لمبة فريحة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة." مجلة العلوم الإنسانية، عدد ١٤(٢٠١٢) : ص ٢.

<sup>(١٨)</sup> محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم .. والعلاقات المتبادلة."، متاح على الرابط: <http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/11-4-.pdf> .<http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/11-4-.pdf>



يتشكل من سبع مستويات هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي،  
الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الجماعي و الأمن السياسي.<sup>(١٩)</sup>

وهكذا فقد انتقل مفهوم الأمن عن كونه مفهوم ذا رؤية واسعة، تجعل من الدولة  
وحدة التحليل إلى مفهوم يجعل من أمن الأفراد هدفاً أساسياً، والذي يرى أية سياسة  
يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة.

## I. بـ ٢ . الفرع الثاني

### التعريف بمقاصد الأمن الاجتماعي ومقوماته

يعتبر المجتمع كياناً قائماً وموضوعاً متميزاً للأمن، والأمن المجتمعي واحد من  
أهم قطاعات برنامج البحث في الدراسات الأمنية، والذي يتمحور حول الهوية، أي ما  
يطلق على جماعة معينة ضمير (نحن) في مقابل الآخرين، والذي قد يكون تهديداً  
موضوحاً لهذه الهوية بفعل الانتقامات الثقافية، الدينية والعرقية.<sup>(٢٠)</sup>

الأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي، فهو يرتبط بقدرة المجتمع على  
الاستمرار وإعادة إنتاج أنماط خصوصياته في اللغة، الدين، الاعراف والتقاليد، وفي  
إطار شروط مقبولة لتطوره، وكذلك التهديدات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات  
وثقافاتها، دون الالخل بالتوازنات التي تحكم منطق الاندماج القومي للمواطنين  
داخل دولهم وفي غياب الأمن الاجتماعي يحصل ما يسميه "بوزان" Buzan  
المأزق الأمني المجتمعي Societal Security Dilemma<sup>(٢١)</sup>.

<sup>(١٩)</sup> مسعود كسرى، الصديق طاهري، "أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،" نشر في الملتقى الدولي: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة (جامعة الجزائر، ٢٠١٤، ديسمبر)، ص ٨١.

<sup>(٢٠)</sup> حفيظة مكي، "دراسة في الأبعد و المستويات... النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن،" المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط: <http://www.acrseg.org/41405>  
<sup>(٢١)</sup> عائشة سالمي، "الأمن المجتمعي وإدارة التنوع في دول ما بعد النزاعات: مقاربة العدالة الانتقالية دراسة لبعض الدول الأفريقية"، في: المصطفى بوجعبوط(محرراً)، العدالة الانتقالية في إفريقيا: مظاهر تشكيل الأنظمة السلطوية، دراسة في تجارب لجان الحقيقة: مكتسبات وتحديات(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقتصادية، ٢٠١٨)، ص ١١١.



من منظور الأمن البشري يشير مفهوم الأمن المجتمعي إلى : " شعور الفرد بانتمائه للجامعة، والمجتمع سواء كانت أسرة، أو مجتمع محلي، أو جماعة عنصرية أو عرقية، يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له".<sup>(٢٢)</sup>

لقد حظى هذا المفهوم باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، خاصة مع موجة الهجرات التي يعرفها العالم، والتي أصبحت تؤثر على أنماط الهوية والثقافة المجتمعية عن طريق تغيير التكوين العرقي والثقافي والديني واللغوي للسكان مباشرة، فقد نتجت معظم المجتمعات عن هجرات بشرية سابقة مثلت مزيجاً ثقافياً حميداً، غير أن التوافد الكبير للمهاجرين أصبح في الوقت الراهن تهديد لقدرة المجتمع الحالي على إعادة إنتاج نفسه بالطريقة القديمة، فالهجرة غير الخاضعة للرقابة في نهاية المطاف تغمر الثقافة القائمة.<sup>(٢٣)</sup>

إن تحقيق الأمن الاجتماعي ليس بالأمر اليسير الذي قد يراه الكثير، إنما هو سيرورة طويلة وشاقة، توجهها نظرة سياسية من الأعلى وبمشاركة جماهيرية واسعة من القاعدة، ما يعطيه الشرعية السياسية والاجتماعية المطلوبة لحشد الجهود وجعله حقيقة واقعة، وفق جملة من المقومات نذكرها في مايلي

○ **سيادة القانون:** فحينما يسود حكم القانون تطمئن النفوس، ويشعر كل فرد في المجتمع بأنه في مأمن من أي تجاوز يطال حياته أو خصوصياته وأرائه.

○ **التعايش:** يعني به شعور كل فرد في المجتمع أنه لا يعيش وحده بل يعيش في الجمع، فلا بد من بناء قواعد سليمة للعلاقة معهم، تبني

<sup>(٢٢)</sup> محمد أحمد علي العدوي، مرجع سابق.

"New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century"<sup>(٢٣)</sup> Barry Buzan, Vol. 67, N°. 3(Jul *international Affairs (Royal Institute of International Affairs)*).," 1991): p447.



على أساس من القيم الإنسانية تدفع بأعضاء المجتمع للاندماج في بوتقة واحدة، فتختفي الحالة الفردية إلى الحالة الجماعية، ويصبح الفرد منتمياً إلى المجتمع بدلاً من أن يكون منتمياً إلى ذاته.

وللتعايش بعدين، بعد سلبي وهو كل ما يثير المشاكل في المجتمع، وبعد ايجابي بالالتصاق بكل ما يمسك الجماعة و يجعلها كتلة متراسمة واحدة، والتعايش بهذا المعنى له آثار أخلاقية تبرز في تحمل الآخرين وقبولهم. <sup>(٢٤)</sup>

○ **المشاركة:** لاشك أن المجتمع القائم على مشاركة أكبر شريحة من أبناء الوطن بكل انتماءاتها له دور مباشر في تنمية الأمن الاجتماعي، فالنظام الذي يقوم على مشاركة الأغلبية المطلقة من أبناء الشعب ويوفر مستلزماتها في العيش بكرامة ودون اقصاء هو الأقرب للاستقرار، لما يحظى به من تأييد شعبي من قطاعات المجتمع، وبالمقابل فإن الفرد المواطن يسعى لبناء هذا الوطن لشعوره الدائم بالانتماء إليه وبالأمن في ظله انطلاقاً من منافع الشعب لا منافع طائفة أو حزب أو فئة.

○ **المواطنة:** إن الانتماء للوطن ركن أساس للحياة الاجتماعية، بدون هذا الانتماء يصبح الإنسان دون هوية، فالانتماء مسألة ضرورية لتكوين العلاقات بين أبناء الوطن الواحد. فحينما تطغى الانتماءات الثانوية على الانتماء الحقيقي للوطن تبدأ الازمات وتنتشر الخروقات، فتهاجر الأسس والضوابط التي تقوم عليها بناء الدولة والأمة، فيتبعد كل أمل في الأمن، الاستقرار والسلام. <sup>(٢٥)</sup>

<sup>(٢٤)</sup> محمد عمار، *مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام* (القاهرة: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ٦٤-٦٧.

<sup>(٢٥)</sup> محسن باقر القزويني، "مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام وآليات تحقيقه." *مجلة أهل البيت*، عدد ٧ (٢٠٠٩): ١١.



## II. المبحث الثاني

### البلدان العربية بين جدلية النزاع الاثني ومطلب الأمن المجتمعي

تحظى مسألة النزاع الاثني باهتمام كبير في الدراسات الأمنية والسياسية خاصة بالمنطقة العربية، لارتباطها بمسائل الأمن في جانبه السياسي والاجتماعي، ومسائل الهوية وما يرتبط بها من وحدة وطنية أو انقسام، فهي مسألة ذات حدة وخطورة، خاصة بعد أن اعتمدت لإثارة النزاعات في كثير من بلدان المنطقة العربية، تظهر جلياً في كل من العراق والسودان، على نحو جعل من دراستها أولوية نظير إصرار هذه الجماعات على المطالبة بحقوقها في ظل التهميش والاقصاء الذي تعانيه، ومالات ذلك على الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي لهذه الدول، خاصة بعد ثورات الربيع العربي، أين وجدت هذه الجماعات الإثنية مجالاً أوسع للتعبير عن مطالبها، ومحاولة استغلال الجو العام للدفاع عن انتيماءاتها و هوياتها بعيداً عن الدولة الوطنية التي تتنمي إليها.

## II. أ. المطلب الأول

### واقع النزاعات الإثنية بالدول العربية: محاولة لفهم الأسباب والتداعيات

تسترعي دراسة وتحليل طبيعة النزاع الاثني بالوطن العربي وتأثيره على الأمن الاجتماعي، دراسة طبيعة المجتمعات العربية وبنائها الاجتماعي والجماعات المكونة لها، وعلى وجه الخصوص التركيز على التحول والдинاميكية التي يعرفها المجتمع العربي، والمكانة التي تحتلها الجماعات الإثنية ضمنه.

التعديدية الإثنية أمر أصيل بالمجتمع العربي، وهي ناتجة عن الهجرات المتعددة والتزاوج بين مختلف الوافدين من سامية، حامية، عربية، سومرية، بابلية، أكادية، فينيقية وبربرية وغيرها، مشكلة بذلك مختلف الجماعات متعددة المشارب والهويات. فمن المعروف أن غالبية سكان الوطن العربي بحوالي ٨٠ بالمائة يدينون بالإسلام



وناطقين باللغة العربية ويتخذون من السنة مذهبها، ويبقى ٢٠ بالمائة تضم في ثناياها قوميات وأديان وطوائف مهمة، بعضها يشكل غالبية على مستوى البلد، مثل: الشيعة في العراق والبحرين، وبعضها أقليات مثل: الأمازيغ في دول المغرب العربي، وكذلك الأكراد في العراق والشيعة في لبنان، والقبائل الزنجية في السودان. وهي جماعات تتسم بعديد الخصائص، فبعضها يتميز بتنوعها الطائفي والمذهبي الذي جعل من أولوياتها انتتماءها الطائفي على حساب انتتمائها للدولة، لذلك ت تعد الولايات من ولاء ديني إلى ولاء طائفي أو ولاء قبلي.<sup>(٢٦)</sup>

هذا التعدد الاثني ميزه نوع من التعايش لفترات طويلة من الزمن، غير أن دخول عوامل جديدة حولته من عامل تعايش إلى سبب للنزاع، فقد عمل الاستعمار على تقوية النزعات الإثنية في مختلف الدول التي رسم حدودها دون مراعاة للتركيبة الإثنية، مما تسبب في صراع بين هذه الجماعات، التي رأت في ذلك التقسيم اجحافاً لحقها وتعد على خصوصياتها وهويتها، في وقت لازالت فيه الأنظمة العربية تجتاز مرحلة من مراحل التطور السياسي الذي تواجهه في غضونه أزمات التنمية السياسية التي تحدث عنها لوسيان باي، من أزمة هوية، التي تعني التشرذم الثقافي والعجز عن التكامل الوطني في إطار واحد، أزمة التغلغل، حيث عجزت الأنظمة عن التغلغل وفرض سيطرتها المادية وتطبيق قوانينها على كامل إقليمها، يضاف لها أزمة المشاركة والناطة عن عزوف قطاعات واسعة من المواطنين الاصهام في عملية بناء أوطانها.<sup>(٢٧)</sup>

زاد الوضع سوءاً حينما اعتمدت الأنظمة السياسية الأوتوقراطية الطريقة القسرية لصهر كل ما هو موجود من أشكال الأقليات والطوائف في بوتقة واحدة،

<sup>(٢٦)</sup> تانيا كيلي وآخرون، "واقع التعددية القومية والدينية في العالم العربي." سلسلة أوراق ديمقراطية "التعايش في ظل الاختلاف"، عدد ٢ (جوان ٢٠٠٥): ص ١٠.

<sup>(٢٧)</sup> أحمد وهباني، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث (مصر: المطبعة الجامعية، ٢٠٠٧)، ص ٤٧.



والذي عرّض خصوصيات تلك الجماعات بعهوبياتها وحقوقها وحرياتها للانتهاءك، دفع هذه الجماعات للتمسك أكثر بمطالبهما، وزاد مشكلة التعدد والتنوع فيها تعقيداً، ولعل بعض الدول العربية قد تمكنت من استيعاب التناقضات السياسية والاجتماعية القائمة ضمن بنائها الاجتماعي، إلا أن العديد من هذه الدول خاصة في الشرق الأوسط، قد فشلت في تجميع كافة الجماعات الإثنية وربطها بشعور الانتماء في ظل الدولة الوطنية الواحدة.<sup>(٢٨)</sup>

تنعدد الأمثلة في هذا السياق، ولعل ما يحدث في العراق والسودان يعكس لنا بوضوح أثر النزاع الثنائي على الأمن المجتمعي، لذا ستركز دراستنا على هذين النموذجين، من خلال دراسة وتحليل أثر النزاعات الإثنية على منها الاجتماعي كنموذجين أكثر ديناميكية، من خلال استعراض سياقها العام، والوقوف على أسبابها ودوافعها، ومنه انعكاساتها على أمن هذه الدول الاجتماعي.

شكلت قضية الهوية الوطنية هاجساً مستمراً للحكومات المتعاقبة، سواء قبل أو بعد سقوط نظام صدام حسين، وذلك لتركيز المحاولات على توحيد العراقيين باختلاف انتماماتهم في إطار هوية وطنية واحدة التي يؤمن بها نظام الحكم، إذ يعد العراق مجتمعاً تعددياً، يضم أقليات كثيرة منها المسيحيون، المندائيون، الأيزيديون، التركمان الشبك، الكرد الفيليون وغيرها من الأقليات الأخرى، وتعد السنة، الشيعة الأكراد أكبر المكونات حالياً، مع وجود قدر من التداخل بين الدين والاثنية، تمثل في ذلك محافظة الموصل وكروكوك المنطقتين الأكثر تواجداً للهوية القومية الكردية، لذا تعتبر أكثر المناطق تعرضاً لأعمال العنف الطائفي، بما في ذلك أعمال القتل

<sup>(٢٨)</sup> عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص ٤٠.



والتعذيب والخطف مقابل الفدية وتدمير الممتلكات من جانب الجماعات الطائفية الأخرى.<sup>(٢٩)</sup>

في عام ١٩٩١ اندلعت انتفاضة الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال ضد حكم صدام حسين، فتم مواجهتها بعنف وصلت إلى حد الابادة الجماعية ضد المناطق الشيعية والكردية، راح ضحيتها أكثر من ٣٠٠ ألف قتيل، وتشريد أكثر من مليوني كردي تركوا قراهم ومنهم هربا من بطش النظام، فكانت أكبر نكبة عرفها الشعب العراقي في تاريخه الحديث.<sup>(٣٠)</sup>

كما انفجر صراع بين السنة والشيعة، شمل أقليات أخرى تم العمل على تصفيفها ومحاولة تهجيرها، ولعل أهم هذه الجماعات المسيحيين بكل أنواعهم وفروعهم، الذين خروا في مناطق ممتدة من البصرة إلى بغداد والموصل بين اعتناق الإسلام أو الاشتراك مع القوى الإسلامية المتشددة في حربها ضد القوات الأمريكية، أو دفع الجزية أو ترك مناطقهم والتخلّي عن ممتلكاتهم.<sup>(٣١)</sup>

ووفق اعتراف صريح بتصاعد أعمال العنف الطائفي في العراق، أكد تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية ارتفاع عدد الهجمات الأسبوعية إلى ما يزيد عن ١٠٠٠ هجوم خلال عام ٢٠٠٦، وارتفاع معدل اليومي للضحايا إلى ما يزيد عن ١٤ قتيلاً، وهي أرقام ترجع إلى غياب دور الدولة القومية في احتواء الأطيف.

<sup>(٢٩)</sup> بريتي تانيجا، "تقرير صهر وزوج واستئصال: جماعات الأقليات في العراق منذ ٢٠٠٣". تر: عبد الله النعيمي، كمبردج، ص ٢٤.

<sup>(٣٠)</sup> كاترينا كاري وأخرون، "التنوع الديني والقومي في العراق". أوراق ديمقراطية "التعايش في ظل الاختلاف"، عدد ٠٢، (جوان ٢٠٠٥)؛ ص ١٥.

<sup>(٣١)</sup> ياسين محمد حمد، عبد الجبار عيسى، "التعامل مع الأقليات في إطار إدارة التنوع(دراسة مقارنة بين العراق والهند)" مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٤ (٢٠١٤)؛ ص ١٣.



المختلفة بها على إثر ما سببه الاحتلال في سقوط مؤسسات الدولة، وضعف قدرتها

على النهوض مرة أخرى من أجل احتواء الأزمة.<sup>(٣٢)</sup>

ولقد اعتقدت الأقليات أن بسقوط نظام البعث ستتحسن حياتهم، إلا أنه وإلى جانب انعدام الأمن تواجه تهميشاً متزايداً، من حرمانها من حقوق المواطنة على المستوى المحلي إلى نقص تمثيلها في عمليات صنع القرار كالمشاركة في اعداد الدستور الجديد، وفي الحكومة الجديدة على المستوى الوطني، فضلاً عن التمييز والافساد اليومي الذي تواجهه الأقليات في العراق، رغم اعتراف الدستور العراقي في كثير من مواده بحقوق الأقليات والاعتراف بحقوقها.

والواقع أن النزاع الاثني الدموي أصبح ميزة للجماعات الكردية بعد سقوط النظام السابق للرئيس صدام حسين عام ٢٠٠٣، أين عمدت هذه الجماعات إلى استعمال القوة والعنف لاستعادة الممتلكات والأراضي الكردية في منطقة كركوك، فتفيد تقارير بأن الأقليات تتعرض لضغوط مختلفة لدعم الأحزاب السياسية الكردية أو إعلان هويتها كردية، ومنه تعزيز المطالب الإقليمية الكردية بما يمنحها الحماية وفرص أكبر للانفصال، ما يعني أن قضية الأقليات أصبحت موضع مساومات ومزايدات سياسية، لاسيما بين العرب والأكراد حتى يكون قاعدة للتساوم مع الآخرين.<sup>(٣٣)</sup>.

وقد انسحب الأمر إلى الصعيد السياسي، حيث اتسمت الحياة السياسية بشمولية دينية مذهبية اقصائية حكمت النظام العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، حيث ظهر استبداد سياسي نتيجة وجود اختلالات في النظام الدستوري العراقي، والذي أثر في فشل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد اعتمدت الأحزاب والمنظمات الدينية في توزيع المناصب والمسؤوليات على نظام المحاصصة

<sup>(٣١)</sup> عبدالله جمال حسني يوسف، "أثر الاحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق (٢٠٠٣ - ٢٠١٧)"، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط: <https://democraticac.de/?p=61716>

<sup>(٣٣)</sup> بريتي تانيا، مرجع سابق: ص ٣٠-٢٦.



الطائفية، في وقت كان الأجر التركيز على مفهوم الوحدة الوطنية السياسية والاجتماعية بدلاً من الانقسام لمكونات طائفية، شكلت ذريعة قوية لصياغة مجموعة من القرارات والسياسات التي كرسـت نظام المحاصصة السياسية والطائفية في السلطات الثلاث ومختلف المؤسسات والمنظمات.<sup>(٣٤)</sup>

فلقد هيمـنت المقاربة الايديولوجية المذهبية على الخطاب السياسي للأحزاب الدينية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، فانعكس ذلك على تأويـلات مضمون دستور ٢٠٠٥ الذي جاء متناقـضاً مع مبادئ الدولة المدنية الديمقراطية، التي أسـهمـت في خلق عـديد من المشـكلـات الخطـيرـة، أـسـهمـتـ في تعمـيق تقـسيـم المجتمع إـلـى طـوـافـنـ دـينـيـةـ، يـظـهـرـ ذلكـ فيما نـصـتـ عـلـيـهـ المـادـةـ (٠٢ـ):ـ "ـأـنـ الـاسـلامـ دـيـنـ الدـوـلـةـ الرـسـميـ،ـ وـهـوـ مـصـدرـ أـسـاسـ لـلـتـشـرـيعـ،ـ كـمـاـ ذـكـرـتـ "ـلـاـ يـجـوزـ سـنـ قـانـونـ يـتـعـارـضـ مـعـ ثـوـابـتـ أـحـکـامـ الـاسـلامـ،ـ وـبـصـورـةـ مـتـنـاقـضـةـ نـصـتـ الفـقرـةـ(ـبـ)ـ عـلـىـ عـدـمـ جـواـزـ سـنـ قـانـونـ يـتـعـارـضـ مـعـ مـبـادـئـ الـديـمـقـراـطـيـةـ.ـ كـمـاـ نـصـتـ المـادـةـ (ـ٤١ـ):ـ "ـالـعـرـاقـيـونـ أـحـرـارـ فـيـ الـالـتـزـامـ بـأـحـوالـهـمـ الـشـخـصـيـةـ بـحـسـبـ دـيـانتـهـمـ أـوـ مـذـاهـبـهـمـ أـوـ مـعـقـدـاتـهـمـ أـوـ اـخـتـيـارـهـمـ،ـ وـيـنـظـمـ ذـلـكـ الـقـانـونـ،ـ وـأـكـدـتـ المـادـةـ (ـ٤٣ـ)ـ عـلـىـ حـرـيـةـ مـمارـسـةـ الشـعـائـرـ الـدـينـيـةـ بـمـاـ فـيـهاـ الـحـسـينـيـةـ وـتـكـفـلـ الـدـوـلـةـ حـرـيـةـ الـعـبـادـةـ وـحـمـاـيـةـ أـماـكـنـهـاـ.<sup>(ـ٣٥ـ)</sup>

هـذاـ مـاـ أـفـقـدـهـ هـوـيـتـهـ الـوطـنـيـةـ،ـ التـيـ تمـثـلـ خـصـوصـيـةـ الـجـمـعـمـ الـعـرـاقـيـ بـمـاـ يـتـسـمـ بـهـ مـنـ تـنـوـعـ وـتـعـدـ اـثـنـيـ،ـ وـظـهـرـتـ التـطـبـيقـاتـ الـدـسـتـورـيـةـ الـمـحـكـومـةـ بـمـفـهـومـ "ـالـأـغـلـيـةـ الـشـيـعـيـةـ الـعـدـدـيـةـ"ـ،ـ وـبـالـتـالـيـ فـشـلـ النـظـامـ السـيـاسـيـ فـيـ ضـمـانـ الـوـفـاقـ الـاجـتمـاعـيـ بـيـنـ الـهـوـيـاتـ الـمـتـنـوـعـةـ فـيـ الـعـرـاقـ،ـ وـتـحـولـ لـعـاـمـلـ تـفـكـيـكـ لـلـجـمـعـ.

كـمـاـ شـهـدـتـ الطـبـقـةـ السـيـاسـيـةـ الـحـاكـمـةـ أـزـمـاتـ عـدـيدـةـ أـدـتـ إـلـىـ عـدـمـ الـاستـقـرارـ السـيـاسـيـ وـمـنـهـ إـلـىـ عـدـمـ اـسـتـقـرارـ مـجـتمـعـيـ لـاـسـيـماـ بـعـدـ الـانـسـاحـبـ الـأـمـرـيـكـيـ منـ

(٣٤) غـازـيـ فـيـضـلـ حـسـينـ آلـ سـكـوتـيـ،ـ "ـتـقـرـيرـ الفـشـلـ السـيـاسـيـ فـيـ الـعـرـاقـ وـعـلـاقـتـهـ بـاخـتـلالـ الـبـنـيـةـ الـدـسـتـورـيـةـ"ـ،ـ مـرـكـزـ الـجـزـيرـةـ لـلـدـرـاسـاتـ،ـ فـيـفـريـ ٢٠١٩ـ:ـ صـ ٧ـ.

(٣٥) مجلسـ النـوـابـ،ـ الـدـائـرـةـ الـاعـلـامـيـةـ،ـ دـسـتـورـ جـمـهـورـيـةـ الـعـرـاقـ،ـ الطـبـعـةـ الـخـامـسـةـ،ـ بـغـدـادـ ٢٠٠٥ـ.



العراق، من تلك الأزمات ما جرى حول قضية اتهام نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بقضايا الإرهاب، وازمة الحكم ومحاولات سحب الثقة من رئيس الوزراء "نوري المالكي" التي أضرت بالشارع العراقي وأدت إلى انعكاسات خطيرة أضرت بالسلم الاجتماعي، وعرضت العملية السياسية للخطر بعد أن انشغل أعضاء البرلمان سياسيا ببدل الاهتمام بهموم الناس وتأمين أنفسهم واستقرارهم.<sup>(٣٦)</sup>

زاد الوضع سوءاً ارتقاء معدلات الفساد، حيث تذهب ثروات البلد للطبقة الحاكمة في وقت كان من الممكن أن تسهم في إعادة إعمار العراق، في ذلك أشار تقرير هيئة النزاهة العراقي، وهي الجهة المكلفة بمتابعة قضايا الفساد في العراق، أنها عملت في النصف الأول فقط من العام ٢٠١٨ على نحو ٨٥٠٠ قضية فساد في مؤسسات الدولة، وتمكنـت من وقف هدر ما يعادل نحو ٤٠٠ مليون دولار، كما جرت إحالة الآلاف من المسؤولين إلى القضاء بما في ذلك وزراء وموظفين كبار.<sup>(٣٧)</sup>

إن تتبع الوضع في العراق يتضح أن المسألة ليست مشكلة سياسية فحسب، إنما هي مشكلة اجتماعية نابعة من عدم التزام العراقيين بالعراق كدولة، في مقابل التزامهم بالهويات الإثنية والمذهبية واللغوية، فرغم التأثير الدستوري لمسألة الأقليات والجماعات المختلفة في العراق، إلا أنها بقيت غير مفعولة في كثير من الأحيان أو تم الالتفاف عليها سياسيا، لذلك كانت الأقليات أو المجموعات الكبرى مهيئة للانفصال عن العراق، فطرح مشروع دولة قومية كردية، والبعض طرح مشروع دولة عربية سنية، أو في أقل تقدير مشروع إقليم عربي سني، أو إقليم عربي شيعي خاص بعد ثورات الربيع العربي.

<sup>(٣٦)</sup> أحمد فاضل جاسم داود، "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣: دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والأفاق المستقبلية"، مجلة السياسية والدولية، عدد ٢٥ (٢٠١٤): ص ١٧.

<sup>(٣٧)</sup> غازي فيضل حسين آل سكوتى، مرجع سابق: ص ٨.



كل هذا يوحي إلى فشل العراق، وفي أحيان أخرى تقاعس الحكومات المتعاقبة عن تقديم إجابة محددة وواضحة عن سؤال الهوية الوطنية فيها، بعد أن جرى تأسيس هذه الدولة كدولة فئوية ضمت لها هويات فرعية، وجعلت منها هوية للدولة العراقية عامة، وأقصت هويات أخرى لم يجعل لها مكاناً بين المواطنات العراقية ولم تسمح لها بمشاركة سياسية جادة، ما يعني غياب المشروع الوطني لبناء دولة عراقية مستقرة تضم كل التيارات في كيان اتحادي أكبر يذيبها ويحتويها، وهو ما خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي بالعراق.

برزت من جانب آخر مطالب جنوب السودان بالانفصال عن شماله، وتكونين كيان سياسي مستقل يعبر عن هويته بشكل كبير في خضم موجة الربيع العربي، حيث تجدد الصراع الاثني وطفى على السطح بشكل بارز مستغلاً تدهور الظروف الأمنية بالسودان، عندما طالبت الجماعات الإثنية بالجنوب بضرورة الانفصال عن الشمال، ليشكل بذلك أبرز التحديات التي واجهت الدولة والمجتمع السوداني.

يوصف السودان في كثير من الأحيان بأنه أفريقيا المصغرة للدلالة على التنوع الذي يميزه، والذي يعبر عن حجم الاختلافات الشديدة التعقيد، نتيجة لوجود انقسامات اثنية و هو ينطوي على حدة بين الجماعات الإثنية طفت عليها سمة الالتعاش، إذ يتشكل من أكثر من ٦٥ مجموعة عرقية، تتفرع إلى أكثر من ٥٩٧ جماعة مختلفة، والذين ينقسمون حسب الدين إلى أغلبية مسلمة بنسبة ٤٠ بالمائة أغلبها في الشمال، فيما تمثل الدينكا المجموعة الرئيسية في جنوب السودان نحو ١٢ بالمائة، ويمثل البجا القاطنين بشرق السودان ٠٧ بالمائة، بينما تصل المجموعات غير العربية غرب السودان إلى ٦٠ بالمائة من السكان.<sup>(٣٨)</sup>

هذا التنوع الاثني جعل من السودان بيئة خصبة للنزاعات، فأصبح يوصف ضمن إطارين رئيسيين الشمال والجنوب، أين يعرف الشمال تعددية ثقافية تشمل

<sup>(٣٨)</sup> محمد سيف، "السودان بلد واعد وحضارة متقدمة." مجلة الانساني، عدد ٣٠ (شتاء ٢٠٠٤). ص ٦٠.



خلط من العناصر العربية والأفريقية المعرفة (القيم العربية الأفريقية، والأنماط الحياتية والهوية) والإسلام، وقد أدت الرمزية العربية للغة والإسلام إلى صهر شمال السودان في بوتقة واحدة، وعلى النقيض فإن الجنوب يعرف تعددية في التجمعات العرقية الرئيسية، والتي نشأت نتيجة لولاءات قومية فرعية كانت سائدة في دارفور بالغرب، وجبال النوبة في الوسط والشرق بين شعب البجا، ولكل واحدة منها لغتها الخاصة ومعتقداتها الدينية المختلفة، و كنتيجة تاريخية حتمية ارتبطت ثقافة الجنوب السوداني بال المسيحية واللغة الإنجليزية والجنس الأفريقي: النيلي أو السوداني أو غير ذلك.<sup>(٣٩)</sup>

ظلت مشكلة الجنوب السوداني الأكثر حضورا في السياسة السودانية عبر المراحل المختلفة، والأكثر تعقيدا من المعضلات التي واجهته منذ الاستقلال، بل تعتبر من أوضح الأمثلة لأثر التعدد الاثني على الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي ليس فقط في السودان، بل المنطقة الأفريقية بصفة عامة، بعد أن تجاهلت الحكومات المتعاقبة مطلب الجنوب بحكم فيدرالي يعبر عن هويته وثقافته، وعمدت لفرض سياسات استيعابية لم تؤت ثمارها، بل دفعت الشباب للانضمام لقوى المعارضة الجنوبية في أنانيا والجيش الشعبي لتحرير السودان.<sup>(٤٠)</sup>

ويمكن تفسير مطالبة الجماعات الإثنية في جنوب السودان بالانفصال رغم الأعباء الاقتصادية التي يتوقع أن تتحملها، يرجع لبعدين: أحدهما مادي والآخر معنوي، يتعلق البعد المادي في اعتقاد هذه الجماعات بأنه يمكن استثمار الأقاليم بعد انفصاله على نحو أفضل لصالح أبنائه، خاصة مع تصاعدوعي هذه الجماعة أو اعتقادها بأن الدولة تدار لصالح جماعات أخرى ، أما البعد المعنوي فيتمثل في

<sup>(٣٩)</sup> رفائيل بادال، "الصراع في جنوب السودان."، الجزيرة نت، متاح على الرابط <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/83d8cc45-94dd-4fb3-b80c-cd17f5b820a2>

<sup>(٤٠)</sup> بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، *تسوية النزاعات في السودان: نيفاشا نموذجا* (السودان: مركز الراصد للدراسات، نوفمبر ٢٠٠٦)، ص ١٦٤.



ارتباط مسألة الانفصال بالكرامة والشرف، حيث ترى هذه الجماعات في الانفصال حفاظا على كرامتها وتكريرا لهويتها الثقافية والاثنية.<sup>(٤١)</sup>

فعلى الصعيد السياسي، تشير كثير من البيانات أن جماعات الجنوب لم تحظى بتمثيل لها في مؤسسات النظام وهيكله في مختلف الحكومات المتعاقبة بما يتفق مع نسبتهم إلى إجمالي السكان، بل إنهم غابوا في بعض الانتخابات ولم يكن لهم تمثيل فاعل في السلطة التشريعية.

أما على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، فتدور مساجلات تقول باستئثار الفئة الحاكمة بثروات البلد واحقاقها التنموي، فغالبا ما كان نصيب الجنوبيين من مشروعات التنمية أقل من نصيب الشمال على مختلف المستويات، رغم وعود الحكومات المتعاقبة بإصلاح الجنوب وتنميته، وحتى الجنوبيين الذين يعيشون في الخرطوم شمال البلاد يتعرضون لممارسات تمييزية اقصائية زادت حدتها مع انفصال الجنوب، وفاقم المشكّل بعد أن أدرك الجنوبيين أن هذه الممارسات محاولة للقضاء على هويتهم الذاتية، بعد أن عمد النظام لکبح المشروع التبشيري بالجنوب تمهيدا للدعاهية الإسلامية الرسمية، وتم تأمين جميع مدارس الارساليات المسيحية وفرض إلزامية تعلم اللغة العربية.<sup>(٤٢)</sup>

كما أشارت كثير من التقديرات إلى أن الصراع الجنوبي الشمالي أسفر خلال الفترة ١٩٥٥-٢٠١١ عن مصرع رهاء خمسة ملايين سوداني، ما بين قتيل في الحرب الأهلية وهالك نتيجة المحادعات والكوارث الإنسانية الناتجة عن تلك الحرب، كما أسفرت الحرب الأهلية طولية المدى عن تدمير المئات من القرى ومشروعات

<sup>(٤١)</sup> محمد عاشور مهدي، التعديلية الاثنية وإدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، مرجع سابق، ص ١١٢.

<sup>(٤٢)</sup> لوسي هوفيل، "المواطنة والنزوح في منطقة البحيرات العظمى". سلسلة أوراق عمل رقم ٩، المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين(ماي ٢٠١٣)؛ ص ١٢، ١١.



البنية التحتية، وعطلت كافة الجهود التنموية وحالت دون الافادة من الامكانيات و  
الثروات الهائلة التي تمتلكها البلاد.<sup>(٤٣)</sup>

في ضوء الاعتبارات السابقة، وأمام غياب مشروع وطني، غلبة الانتتماءات  
الأولية على الولاء للهوية الجامدة للوطن، لذلك لم يكن من المستغرب أن تتضاعد  
مطالب القوى الفاعلة في الجنوب للانفصال وتكوين دولة مستقلة، وهو ما تم وفق  
استفتاء التاسع من جويلية عام ٢٠١١، الذي عبرت نتيجته (٩٨,٨٣٪) عن رغبة  
قوية للجنوب في الانفصال عن الشمال، وأعلن كل من الرئيس السابق عمر البشير  
ورئيس الحركة الشعبية السودان احترامهما لإرادة شعب  
الجنوب في الانفصال.<sup>(٤٤)</sup>

يرى كثير من المحللين أن هذا الانفصال لا يعتبر حلاً لمشكلة التنوع الاثني بل  
فشل ذريعاً، وسيؤدي لمزيد من الانقسامات، فشبح الانفصال لا يزال يلاحق شمال  
وجنوب السودان منفصلين كلاً على حدى، فالصراعات لا تزال تشتعل في الأقاليم  
ولا زال استهداف الدولة في الشمال مستمراً، وبطبيعة الحال فإن الدولة في الجنوب  
ضعيفة، حيث ورثت نظاماً هشا سياسياً وضعيفاً اقتصادياً ومعقداً اجتماعياً في ظل  
الوضع الأمني المتردي في باقي المناطق والأقاليم خاصة دارفور.<sup>(٤٥)</sup>

ولا يزال السودان يعرف عدداً من الحروب الأهلية التي نشبت في مختلف مناطقه  
خاصة بإقليم دارفور، هذا الأخير الذي اندلعت فيه الاضطرابات بشكل بارز للعيان  
بدءاً من فيفري ٢٠٠٣، حيث أعلنت مجموعات من الطلاب والناشطين تمردهم عن

<sup>(٤٣)</sup> أحمد محمد وهباني، "الصراعات العرقية والاستقرار السياسي في العالم العربي"، (الرياض: سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، ٢٠١٤)، ص ٢٠.

<sup>(٤٤)</sup> فوزية لبادي، "إشكالية إدارة التنوع الأثني (العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة السودان والعراق" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ٢٠١٥/٢٠١٦)، ص ٢١٧.

<sup>(٤٥)</sup> حمد جاسم محمد، "هل يسير إقليم دارفور على خطى جنوب السودان بعد الاستفتاء؟"، متاح على الرابط:  
<http://fcdrs.com/politics/426>



الحكومة المركزية، التي اتهموها بالتمييز ضد دارفور واستبعاده تموياً، لتمثل هذه الاحداث شرارة لإيقاظ النعرة العرقية الأفروعربية في إقليم لطالما مثل نموذجاً للتسامح وتجسيداً لفكرة الاخوة الاسلامية، لتنتقل بذلك عدوى التناقر الأفروعربي من جنوب السودان إلى غربه، فبرزت حركات عرقية عديدة لجأت إلى العنف في مواجهة بعضها البعض، مما أسف عن قدر لا يستهان به من الدمار، وأزهقت أرواح الآلاف من أبنائه، وشرد منهم ما يقدر بمئات الآلاف، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أنه خلال ست عشر شهراً الأولى من الصراع الدارفوري قتل حوالي عشرة آلاف شخص، وشرد ٨٠٠ ألف، ودمرت أربعين قرية بأكواخها.<sup>(٤٦)</sup>

حاصل ما تقدم، يظهر أن تحول التعديات الإثنية لمسألة تهدد الأمن المجتمعي العربي عامه والمجتمع العراقي والسوداني خاصة، إنما مرده مجموعة متغيرات داخلية وخارجية، نذكرها في ضوء ما يلي:

١. **النسق السياسي:** يقصد به نمط تعاطي الأنظمة العربية الأوتوقراطية مع هذا التعدد، فهي تحكم وفق آليات سلطانية اقصائية تقصي كل مكون اجتماعي لا يتوافق مع مشروعها القومي، وتعتمد إلى قمع كل محاولة للتعبير عن الهوية والدفاع عنها، لتصل أحياناً للتصفية العرقية، فكثير من الحكومات العربية ترى في الاعتراف السياسي بالأقليات وما يترتب عليه من حقوق وواجبات مساس بوحدة البلاد والمجتمع، وقد تمس مطالبها بسيادة الدولة، لذلك اتجهت لإلغائها ورفض قبولها بدلاً من التعامل معها بطريقة سلسة تعرف بها في إطار تناجمي ومتجانس، مما حفز نشوب الصراعات وعزز الشعور بالانتيماءات الأولية في ظل الشعور بالمظلومية التاريخية والتهميشه، يضاف لها عدم السماح بتمثيل هذه الأقليات ضمن

<sup>(٤٦)</sup> أحمد محمد وهباني. الصراعات العرقية والاستقرار السياسي في العالم العربي، مرجع سابق، ص ٣٠.



المؤسسات التمثيلية بذرية الحفاظ على الوحدة الوطنية، مما غيّب فرصة تحقيق التجانس الاجتماعي وبناء دولة واحدة بالشكل المطلوب.

٢. **التنشئة الاجتماعية والسياسية:** أين تعتمد هذه الأنظمة على المؤسسات الحكومية في طمس الهويات التي تختلف عن المكون النخبوiي السلطوي، بحيث تصور هذا التعدد على أنه تهديد للدولة الوطنية ومصدر للنزاع بدل التعامل معه بإيجابية، وفي كثير من الأحيان تعمد إلى شراء رموز هذه الأقليات لتعبئـة الدعم لها وإطالة عمر حكمها، وبالتالي فشل أسلوبـي الإدارـة المجتمعـية أو السياسيـة، أو كليـهما معاً لعـلاقات القـاعـلـ بين المكونـات المجتمعـية.

٣. **غياب العدالة التوزيعية لثروات البلد:** فغالباً ما تعاني المناطق التي تقطنها الأقليات الإثنية من ضعـف مؤشرـات التنمية الاجتماعية والاقتصادـية، حيث تفتقر لأبـسط شـروط المعـيشـة الـكريـمة رغم وـعود السـلـطةـ بالـنهـوضـ بـتـمـيـتهاـ، مـقارـنةـ معـ المـناـطقـ الـتيـ تـتفـقـ خـلـفيـاتـهاـ الـاثـنـيـةـ معـ السـلـطةـ.

٤. **العوامل السوسيـو ثـقـافيـةـ:** تـلعبـ العـوـامـلـ السـالـفـةـ الذـكـرـ، دورـاـ فيـ تـرسـيـخـ شـعـورـ التـهمـيشـ وـالـاقـصـاءـ السـيـاسـيـ، الـاجـتمـاعـيـ وـحتـىـ الثـقـافـيـ لدىـ هـذـهـ الجـمـاعـاتـ، بـسـبـبـ اختـلاـفـهاـ عـرـقـياـ أوـ دـينـياـ أوـ طـائـفـياـ، وـهـوـ ماـ يـعزـزـ الشـعـورـ بـعـدـ الـانـتمـاءـ لـهـذـهـ الدـولـةـ وـيـبـعـثـ الرـغـبةـ فيـ الـانـفـصالـ وـإـشـارـةـ النـزـاعـاتـ.

يضافـ لـهـذـهـ العـوـامـلـ الدـاخـلـيـةـ، العـاـمـلـ الـخـارـجـيـ، فالـتـرـكـةـ الـاسـتـعـمـارـيـةـ بـماـ رـسـمـتـهـ مـنـ حدـودـ، وـإـشـاعـةـ سـيـاسـةـ فـرـقـ تـسـدـ سـاـهـمـتـ فـيـ إـشـارـةـ النـعـراتـ وـخـلـقـ الـصـرـاعـاتـ الـاثـنـيـةـ دـاـخـلـ الـبـلـدـانـ الـعـرـبـيـةـ، وـهـيـ الـيـوـمـ تـعـمـلـ عـلـىـ تقـسـيمـ هـذـهـ الدـوـلـ خـدـمـةـ لـأـجـنـدـاتـ مـعـيـنـةـ تـقـومـ عـلـىـ استـغـالـ ثـرـوـاتـ هـذـهـ الـبـلـدـانـ وـإـدـامـةـ تـبعـيـتـهاـ لـهـاـ، لـذـلـكـ



تسعى للتدخل في شؤون هذه الدول بذرية نشر الديمقراطية وحقوق الانسان (العراق و السودان)، مستغلة هذا التنوع الاثنى في إثارة عوامل الفرقه والتناقض بين المكونات المجتمعية المتعددة والمتنوعة، ومن ثمة قيام النزاعات بين أبناء البلد الواحد.

## ب. المطلب الثاني

### سبل تعزيز الأمن الاجتماعي العربي

تشير الدراسات التي أجريت في العديد من البدان العربية إلى تعدد وتتنوع حالات النزاعات الإثنية، وبالتالي عدم وجود معادلة واحدة معينة مناسبة لإدارة هذه النزاعات، بل تتعدد الآليات والأساليب التي يمكن بواسطتها تجاوز اشكالات النزاع الإثنى وأشاره على الأمان المجتمعي العربي، بين المبادرات السياسية، الأمنية والاجتماعية وكذا الثقافية.

تُطرح الديمقراطية التوافقية وفقاً لـ"إريك نوردنينغر" Eric A. Nordlinger كإحدى الاقرارات الكلية لإدارة النزاع الإثنى، سواء على المستوى المركزي للسلطة في الدولة، أو على المستويات الفرعية أو المحلية ، وذلك من خلال التعاون والوفاق بين مختلف الأطراف السياسية بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية، فهي قائمة على المجتمع التعددي الذي يتميز بالانقسام وعدم الاستقرار السياسي والتباعد في القيم والاتجاهات والثقافات، إضافة إلى التعدد الإثنى واللغوي والمذهبي والديني، وتواتر موجات العنف الاجتماعي.<sup>(٤٧)</sup>

ولقد قدم المفكر الهولندي "أرنند ليجفارت" Arend Leijphart هذا المفهوم لكونه البديل التوافقي الأكثر ملائمة للمجتمعات التي تعرف تعددية إثنية، والتي من شأنها تحقيق قدر كبير من الوحدة السياسية، ويضمن حماية الأقليات من أي خطر أو

<sup>(٤٧)</sup> نبيلة سالك، "المجتمع متعدد الإثنيات وفق النموذج الديمقراطي التوافقي." مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد ٨٠ (جانفي ٢٠١٦) : ص ٤٠٨.



تهديد يلحق بها من قبل الأغلبية الحاكمة،<sup>(٤٨)</sup> وهي تتطلب حسب ليبهارت توفر شروط، أولها قدرة النخب على استيعاب المصالح والمطالب المختلفة للجماعات الفرعية التي تمثلها، وثانياً القدرة على تجاوز الانقسامات والانضمام إلى جهود مشتركة مع قيادات الجماعات الفرعية المنافسة، ويعتمد هذا على التزامهم بإبقاء النظام القائم وتماسكه واستقراره، وأخيراً تقوم العوامل السابقة على افتراض أن النخب تدرك مخاطر الانقسام السياسي.<sup>(٤٩)</sup>

فهي بذلك استراتيجية ونموذج لمعالجة مسألة المشاركة في السلطة، إذ تعتمد على مبدأ إنشاء التحالفات الكبيرة التي تضمن للفواعل والمكونات الأساسية في المجتمع فرص التمثيل والمشاركة في صنع كل القرارات، مما يعزز قدراتها على مواجهة هيمنة الأغلبية على صعيد الممارسة السياسية.

ومعالجة مشاعر الاغتراب والنفور لدى مختلف الطوائف في العراق أمر بالغ الأهمية، ولكي يتم بناء الشرعية والاستقرار، تحتاج الدولة إلى إطلاق خطة جادة للمصالحة تمكن من معالجة الخلل في النظام السياسي، إذ يمكن استبدال النظام الانتخابي الحالي، الذي يميل لصالح المنافسة في الدوائر الانتخابية الكبيرة، بآخر يقوم على الدوائر الصغيرة، كما أن ثمة حاجة إلى إجراء تعديلات كبيرة على الدستور، وإصدار قوانين جديدة للأحزاب السياسية وإدارة الموارد، وتوزيع السلطة على أساس الجغرافيا وليس على أساس الهويات الطائفية والعرقية.<sup>(٥٠)</sup>

فلا شك أن تداول السلطة داخل النظام العراقي السوداني، وتمثل كل الجماعات سياسياً، يعد المفتاح الجوهرى لتجاوز النزاعات الإثنية وتحقيق التوافق،

<sup>(٤٨)</sup> نبيلة سالك، الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثنى، مرجع سابق، ص ٧٣.

<sup>(٤٩)</sup> عزمي بشارة، "في تطور مفهوم الديموقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجاً إيرلندياً ولبنانياً." مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد ٣٠ (جاني ٢٠١٨) : ص ١٤.

<sup>(٥٠)</sup> حسن حارث. "الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الاقصاء، مركز كارنيجي للشرق الأوسط"، متاح على الرابط: <https://carnegie-mec.org/2014/04/23/ar-pub-55405>



ومن ثمة قيام نظام ديمقراطي تتضمنه تحت لوائه كل الفئات والأطياف ويعرف بهوياتها المتباينة وحقوقها المشروعة ومواطنها، وهو ما يحقق استقرار سياسي مجتمعي لهذه الدول.

كما أن تكريس العدالة الاجتماعية بين مختلف الجماعات المكونة للنسيج الاجتماعي العراقي والسوداني، والعمل على تجسيد مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة التوزيعية بين مختلف الجماعات، وتحقيق التوازن الجهوبي بين مختلف مكونات البناء الاجتماعي، عوامل تساهمن في غرس روح الانتماء للبلد الواحد وتحفيز كل مشاعر الانتماء إلى غير أوطانها، يعزز ذلك الاهتمام أكثر بالاستراتيجيات الأمنية داخل الدول لتحقيق الاستقرار والأمن الداخلي ومواجهة الاختراقات الأجنبية التي تثير هذه النعرات، يدعم ذلك مراعاة البعد الثقافي والاثني لمختلف الجماعات، واحترام خصوصياتها، لأن الاقصاء ورفض الآخر لطالما كرس الضعف والانقسام في هذه الدول.<sup>(٥١)</sup>

لذا فإن الوعي المتزايد بأهمية الاعتراف بالتنوع الاثني كجزء من مكونات المجتمع العربي- ومنه المجتمع العراقي والسوداني- يعتبر مدخلاً مهماً لتجاوز كل أشكال النزاعات، ومواجهة مختلف المحاولات الغربية الساعية لإثارة النزعات، ومن ثمة القيام بعدد من الإصلاحات والمبادرات الجادة في سياق بلورة رؤية استراتيجية لتغليب منطق الحوار وتبادل الآراء بين مختلف الأطياف، وقبول الآخر على أنه جزء لا يتجزأ من الكل، وهو ما يسمح ببناء دولة وطنية تسع الجميع.

<sup>(٥١)</sup> عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص ٤٥.



## الخاتمة

ختاما يمكن القول، أن النزاع الاثني أصبح العامل الجوهرى الأكثر تهديدا للأمن المجتمعى بالدول العربية، بحيث أصبحت جل الدول بالمنطقة العربية وعلى وجه الخصوص العراق والسودان التي تعرف تعدد اثنين تعانى من نزاعات وصراعات، غذتها سياسة التضييق والاقصاء التي اعتمدتھا هذه الانظمة وعدم قدرتها على استيعابها، وهو ما أفضى إلى بعث شعور الامن وعزز مطالب الانفصال عن الدولة الأم، على نحو هدد أمن المجتمعات العربية خاصة تلك التي عرفت موجة الربيع العربى، الذى خلق حالة من عدم الاستقرار استغلتها هذه الجماعات لتأكيد هويتها، وذهبت أخرى لانفصال عن الدولة التي تتنمي إليها.

وقد حاولت من خلال هذا البحث ابراز أهم القضايا المطروحة على الساحة العربية، بإظهار طبيعة النزاعات الإثنية ومدى تأثيرها على الأمن المجتمعى للدول العربية المدروسة، محاولة في ذلك ابراز سياقات قيام هذه النزاعات ومخرجاتها بهذه المجتمعات، التي ما تزال تعانى من انعدام استقرار اجتماعي، أفضى إلى لا استقرار سياسى لا يمكن معه التنبؤ بمستقبلها.

وقد خلصت الدراسة إلى تعدد أسباب ودوافع النزاع الاثني إلى دوافع سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، يمثل في ذلك العامل السياسي أبرز الدوافع، والذي تسبب في نشوب الحروب الأهلية، حروب العصابات، الإرهاب، مما حال دون تكوين دولة وطنية مؤسسة على مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

هشاشة الدول العربية وضعف قدرتها على إدارة الصراع الاثني، حيث أظهرت حالة العراق تركيز مقاربة بناء الأمة على إيجاد ممثلين طائفيين أكثر من تركيزها على التغلب على الانقسامات الطائفية. مما أفضى لهيمنة الطائفية على العملية السياسية في حين أصبحت المؤسسات إقطاعيات للأحزاب المتصارعة التي تتنافس على السلطة والموارد.



يحتاج كل من العراق والسودان إلى اتخاذ خطوات تتسم بالصدقية لبناء الثقة وطمأنة الطوائف المختلفة حول مكانتها في الدولة من خلال خطة جدية للمصالحة، الأمر الذي يتطلب بناء مؤسسات تحمي حقوق المواطنين ومستوى من توزيع السلطة يمنع المزيد من المركزية وشخصنة السياسة.

إن بناء العلاقة بين الجماعات الإثنية والدولة الوطنية يقتضي تغيير جذري للخطاب السياسي بأن يكون أكثر استيعاباً للفوارق الإثنية، وأن يكون سلمي يرسخ فكرة أن المواطنة تبني هوية جامعة لجميع مكونات المجتمع دون إقصاء لأي مكون مركب له.

يصل بنا النقاش في هذه الورقة البحثية إلى أن توطين الأمن المجتمعي بالوطن العربي وبخاصة في الدول المدرستة بات مطلباً لا غنى عنه، وإنه يتطلب بناء نظام ديمقراطي حقيقي، يمكن الشعب بكافة فئاته وتكويناته، ويضع أساس دولة القانون والمؤسسات والمواطنة، تكون قادرة على معالجة الملفات الحقيقية التي تمس هذه الجماعات، والمتمثلة في الاعتراف بهايتها ومنحها حقوقها في إطار دولة وطنية تجعل من هذا التعدد عاملًا لتعزيز الأمن الاجتماعي وليس عاملًا للانقسام والحرروب.

#### قائمة المصادر

#### أولاً: الكتب

١. فاروق مصطفى اسماعيل. العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية. الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.
٢. محمد عاشور مهدي. التعديّة الإثنيّة: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية. القاهرة: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢.
٣. فرناز عطية. الانتماء العرقي والديني والأمن القومي: إطار نظري. القاهرة: المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٩.



٤. أبي الفضل جمال الدين ابن منظور. لسان العرب. المجلد الثالث، بيروت: دار صادر، دس.ن.
٥. محسن بن العجمي بن عيسى. الأمن و التنمية.الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١١.
٦. عائشة سالمي."الأمن المجتمعي وإدارة التنوع في دول ما بعد النزاعات: مقاربة العدالة الانتقالية دراسة لبعض الدول الأفريقية"، في: المصطفى بوجعبوط(محررا). العدالة الانتقالية في افريقيا: مظاهر تفكير الأنظمة السلطوية، دراسة في تجارب لجان الحقيقة: مكتسبات و تحديات برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، ٢٠١٨.
٧. محمد عمارة. مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام. القاهرة: مكتبة الامام البحاري للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ .
٨. أحمد وهبان. التخلف السياسي و غایيات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث. مصر: المطبعة الجامعية، ٢٠٠٧ .
٩. بهاء الدين مكاوي محمد قيلي. تسوية النزاعات في السودان: نيفاشا نموذجا. السودان: مركز الراصد للدراسات، نوفمبر ٢٠٠٦ .
١٠. أحمد محمد وهبان. الصراعات العرقية والاستقرار السياسي في العالم العربي، الرياض: سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، ٢٠١٤ .



## ثانياً: المجالات العلمية

١. عزمي بشاره. "في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجاً ايرلندا و لبنان." مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، عدد ٣٠. (جاني ٢٠١٨): ص ٢٣-١٤.
٢. نبيلة سالك. "المجتمع متعدد الإثنيات وفق النموذج الديمقراطي التوافقي." مجلة الباحث للدراسات الأكademie، عدد ٨. (جاني ٢٠١٦): ص ٤٠٨-٤١٩.
٣. لوسي هوفيل. "المواطنة و النزوح في منطقة البحيرات العظمى." سلسلة أوراق عمل رقم ٩٠ ، المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين(ماي ٢٠١٣): ص ١١، ١٢.
٤. بريتي تانيجا. "تقرير صهر ونزوح واستئصال: جماعات الأقليات في العراق منذ ٢٠٠٣." تر: عبد الله النعيمي، كمبردج، ص ٢٤.
٥. كاترينا كاري وآخرون. "التنوع الديني و القومي في العراق." أوراق ديمقراطية "التعايش في ظل الاختلاف، عدد ٢٠. (جوان ٢٠٠٥): ص ١٥-١٨.
٦. ياسين محمد حمد، عبد الجبار عيسى. "التعامل مع الأقليات في إطار إدارة التنوع(دراسة مقارنة بين العراق والهند)" مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٤. (٢٠١٤): ص ٤٩-١٣.
٧. محمد سيف. "السودان بلد واعد وحضارة متعددة." مجلة الانساني، عدد ٣٠. (شتاء ٢٠٠٤). ص ٦-٣٠٠.
٨. محسن باقر القزويني. "مقومات الامن الاجتماعي في الاسلام وآليات تحقيقه." مجلة أهل البيت، عدد ٧. (٢٠٠٩): ص ١١-٢٤.
٩. تانيا كيلي وآخرون. "واقع التعددية القومية والدينية في العالم العربي." سلسلة أوراق ديمقراطية "ال التعايش في ظل الاختلاف" ، عدد ٢. (جوان ٢٠٠٥): ص ١٠-١٤.
١٠. مسعود كسرى، الصديق طاهري. "أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،" نشر في الملتقى الدولي: تقييم سياسات الإقلال



من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة (جامعة الجزائر ٣٠، ديسمبر ٢٠١٤)، ص. ٨١.

١١. أحمد فريحة، لدمية فريحة." الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة." مجلة العلوم الإنسانية، عدد ١٤ (٢٠١٢) : ص ١٧٠-٢.

١٢. عبد الوهاب بن خليف. "التعديات الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في إفريقيا-القرن الإفريقي نموذجا." المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والنسانية، عدد ١١ (٢٠١٨) : ص ٣٧-٥٠.

١٣. أحمد فاضل جاسم داود. "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣: دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والأفاق المستقبلية"، مجلة السياسية والدولية، عدد ٢٥ (٢٠١٤) : ص ١٧-٢٢.

١٤. مجلس النواب، الدائرة الإعلامية، دستور جمهورية العراق، الطبعة الخامسة، بغداد ٢٠٠٥.

١٥. غاري فيضل حسين آل سكوت. "تقرير الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية"، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري ٢٠١٩ : ص ٧-٩.

### ثالثاً: الرسائل والأطروح

١. نبيلة سالك. "الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني." أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة ٢٠١٥، ٠١.

٢. سميرة بلعيد. "النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: ديمقراطية الكونغو الديمقراطية نموذجا." رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٩/٢٠١٠.

فوزية لبادي. "إشكالية إدارة التنوع الإثني (العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة السودان والعراق." رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ٢٠١٥/٢٠١٦.



#### رابعاً: المواقع الالكترونية

١. إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقلية قومية أو اثنية و إلى أقليات دينية ولغوية، الجمعية العامة، القرار رقم ١٣٥/٤٧، الصادرة بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٩٢، متاح على الرابط:  
<https://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuideMinoritiesar.pdf>
٢. عادل جارش، جمال العيفاوي، النزاع الاثني في ظل وجود أزمة التعدادية "الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين"، المركز العربي الديمقراطي، متاح على الرابط:  
<https://democraticac.de/?p=2346>
٣. عادل زقاع، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية: فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني، المؤسسي و البنائي"، متاح على الرابط:  
<https://www.politics-dz.com/community/threads/tdxl-altrf-althalth-fi-alnzayat-al-thni.291>
٤. محمد أحمد علي العدوبي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم .. و العلاقات المتبادلة.", متاح على الرابط:  
<http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/11-4-2011/634381389594978423.pdf>
٥. حفيظة مكي، "دراسة في الأبعاد و المستويات... النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن،" المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط:  
<http://www.acrseg.org/41405>



٦. رفائيل بادال، "الصراع في جنوب السودان."، الجزيرة نت، متاح على الرابط

<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/83d8cc45-94dd-4fb3-b80c-cd17f5b820a2>

٧. حمد جاسم محمد، "هل يسير إقليم دارفور على خطأ جنوب السودان بعد الاستفتاء؟"، متاح على الرابط:

<http://fcdrs.com/polotics/426>

٨. حسن حارث، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الاقصاء، مركز كارنيغي للشرق

الأوسط: متاح على الرابط:-

<https://carnegie-mec.org/2014/04/23/ar>- pub-55405

٩. عبدالله جمال حسني يوسف، "أثر الاحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي

في العراق (٢٠٠٣ - ٢٠١٧)"، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط:

<https://democraticac.de/?p=61716>

#### خامساً: المصادر الأجنبية

1. Barry Buzan and Ole Wæver. *Regions and Powers The Structure of International Security*. New York : Cambridge University Press, 2003.
2. François gaulme. " Question d'ethnies , politique Africaine. " Karthala, paris, N° 68.(1997) : p 121-124.
3. Barry Buzan." New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century ".international Affairs (Royal Institute of International Affairs), Vol. 67, No 3.(Jul 1991): p447-451



4. Heinz Jurgen Axt,Antonio Milosoksi and Oliver Schwars."Conflict – a literature review, University of Duisburg-Essen" (Duisburg: February 2006) ,p14.